التحولات السياسية وانعكاساتها على نموالسكان فى الجزائر

دكتور رابح بو دبابة

أستاذ مشارك بقسم الإجتماع

كلية الآداب – جامعة الامارات العربية المتحدة

التحولات السياسية وانعكاساتهاعلى نموالسكان فى الجزائر

١- مقدمة

عند تناولنا لهذا الموضوع والمتعلق فى حقيقة الأمربأوضاع البلدان النامية وخاصة منها البلدان العربية يجدر بنا أولا اثارة بعض الملاحظات حيث نراها بمثابة خصوصيات لهذة البلدان (أى البلدان النامية) والتى هى كما نعلم تشكل فى مجملها حجما كبيرا من سكان العالم ، والكثيرمنهايشهد تزايداً سكانياً ملفتاً للانتباه، وخاصة وأن هذه الزيادة تتم فى وقت قصيرمن الزمن، هذا فى الوقت الذى نجدفية أن ميكانيزمات هذا النمو السريع معقدة للغاية ، فمنها ما يرتبط بعوامل داخلية وأخرى خارجية . وتبعا لهذه التعقيدات فانة لا توجد سياسة سكانية معروفة اطلاقا لدى الكثيرمن هذا البلدان بما فى ذلك الجزائر.

الجزائر كبلد عربى اسلامى ونامى فى نفس الوقت ، لا يمكن معالجة الخصائص السكانية فية بمعزل عن تناول الأوضاع الخلفية لهذه الظاهرة ، بما فى ذلك تلك التى سادت خلال الحقبة التاريخية الاستعمارية والسياسات الاستعمارية والسياسات التى أعقبتها، وكذا التطورات السياسية الحالية والتى هى بدون شك غنيةعن التعريف لدى الكثير منا . بناء على هذه الملاحظات الموجزة يمكن تنظيم هذا البحث وفقا للمراحل التاريخية المتعاقبة ابتداء من العهد الاستعمارى وخاصة ابان الثورة التحريرية فى الخمسينات وبداية الستينات ، ثم مرحلة ما بعد الاستقلال حتى نهاية عقد الثمانينات .

٢- الوضع خلال الثورة التحريرية (أى من ١٩٥٤ الى ١٩٦٢)

من منا لا يعرف ولو بالقدر القليل عن السياسة الجهنمية التى مارسها الاستعمار الفرنسى فى الجزائر ؟ لقد تسبب فى تشريد الملايين من الاهالى الجزائريين بعد حرق مزارعهم والاستيلاء على أراضيهم وتدمير ديارهم ، مما جعلهم يفرون الى أعالى الجبال مضطرين بذلك لفلاحة الأراضى الجرداء فى حين أن أراضيهم الخصبة قد وزعت من طرف الادارة الاستعمارية على المعمرين . لقد أسفرت هذه العملية على تدهور كبير فى مستوى معيشة الأهالى سواءفى المدن او الأرياف ، مما أدى الى انتشار الكثير من الأمراض المعدية مثل الجدرى والحصبة التى أدت إلى وفاة الآلاف من الأطفال والشيوخ . هذا فضلا عن الوفيات الناجمة عن العمليات الحربية كانفجار القنابل وغيرذلك من وسائل القتل والدمار . ولا داعى هنا لذكرتفاصيل العمليات الحربية والسلوك العدوانى للادارة الاستعمارية ضد الشعب الجزائرى ، بل نكتفى فقط بذكر ذلك العدد الكبيرمن الضحايا البشريةخلال سبع سنوات من الحرب والذى حسب الاحصائيات الرسمية قد بلغ حدود المليون ونصف المليون من الشهداء .(٣)

قد نتساءل الآن عن مدى علاقة كل هذا بالجانب السكانى فى الجزائر فى الواقع هناك تأثير قوى لهذه السياسة الاستعمارية على حجم ونمو السكان فى هذا البلد ، وهذا التأثير كما سنوضح فيما بعد ، لم يقتصر على فترة الاستعمارية بل بقى موجود، إلى يومنا هذا ، أى بعد رحيل الاستعمار بثلاثة عقود كاملة من الزمن.

في هذا السياق نجد أنه بفعل فقدان الفلاح لأرضة الخصبة واضطرارة إلى استغلال الأراضي الجبلية القاحلة ، وجد نفسة في حاجة الى بذل مجهود أكثر من لجل ضمان عيشة . وطالما أن الفلاحة كانت تتم بوسائل تقليدية وتعتمد على العمل اليدوى ، وكان النمط السائد في العمل هو النمط العائلى، حيث كل فرد في الأسرة له دور معين في خدمة الأرض . فهذا بدورة زاد في اشتداد الرغبة لدى الفلاح الريفي من أن يكون له أكبر عدد ممكن من الأطفال حتى يساعدونة في خدمة الأرض . أما خصوبة المرأة فكانت عالية نظرا لظاهرة الزواج المبكر المعروفة لدى المجتمع القروى ، وان كانت هذه الظاهرة قد بدأت نوعا ما بعد الاستقلال لأسباب سأتعرض لذكراها فيما بعد . من ناحيةأخرى فان انتشار الأمراض المعدية التى اودت بحياة الكثيرمن الأطفال قد ولدرغبة ملحة لدى الأباء والأمهات لانجاب لكبر عدد من الأبناء لمواجهة خطر الموت المفاجيء ، حيث كلما زاد عدد الأبناء ازدادت الآمال في أن بعض الأبناء سيفلتون من شبح الموت الفتاك . بالرغم من انتشار الأمراض المعدية كالحصبةمثلا ، مع فقر التغذية ، وفى غياب أساليب طبية للوقاية من أنتشارها ، فان زيادةعدد المواليد قد ساهم في خلق بعض التوازن مع حجم الوفيات . هذا بشكل عام طبعا ، أماني الحالات الخاصة فقد نجد من فقد جميع لطفالة في ظرف أيام معدودة ، في حين نجد أن البعض الآخر لم يصب، ومن ثم فقد أصبح العدد المزدوج لدى الأسرة الجزائريةأمرا طبيعيا جدا . وأكثر من هذا لقد لصبحت ظاهرة انجاب العدد الأكبر من الأطفال تقليدا معروفا لدى الآباء وبقيت سارية المفعول الى يومنا هذا تقريبا ، بالرغم من تغيرالظروف السياسية والاجتماعية بعد نهاية الحرب ورحيل المستعمر .

ومن بين الافرازات الناجمة عن الحرب التحريرية أيضا هو الاختلال فى التركيب السكانى حيث أن نسبة الضحايا كانت أعلى فى أوساط الرجال والأطفال منه فى النساء والشيوخ . هذا التفاوت النسبى يرجع الى طبيعة المشاركة الفعلية فى الحرب ، حيث كما هو الشأن بالنسبة لكل الحروب المعروفة لدينا ، يكون الرجال دوما سباقين لحمل السلاح ومواجهة الخصم ، وعلية فهم معرضون لأخطار الموت أكثر من النساء . والأطفال ايضا فبحكم ضعف مناعتهم الجسمية بسبب الفقر وسوءالتغذية فهم يتصدرون قائمة الضحايا بفعل انتشار الأوبئة وانعدام أو قلة الخدمات الطبية بشقيها العلاجى والوقائى .

٣-فترةما بعد الاستقلال الى نهاية السبعينات

أثار حرب السبع سنوات التحريرية كانت وخيمةعلى الشعب الجزائرى، فبالاضافة الى عوامل الدمار والتخريب التى ألحقت بممتلكاتة ومؤسساته وما ترتب عن ذلك من فقر مدقع وتشرد ظهر ايضا مجتمع يكثر فيةعنصر الشيوخ والنساء ومعطوبى الحرب . وتوافدت الهجرات من الارياف وأعالى الجبال نحو المدن والمراكز الحضرية، وتوافد أيضا الاجئون من البلدان المجاورة. الكل جاء ليتفقد بقايا ممتلكاتة أويحاول الأستحواذ على غنائم تركها المستعمرون من ممتلكات عقاريةوغيرها. وكان البعض الآخر يحاول فقط أن ينعم بنشوة حرية التنقل والاطلاع على حضارة المدينة والاستفادة من خدماتها الصحية والتعليمية بعد حياة القساوة والتشرد فى الجبال والقرى والأرياف . وبذلك أصبحت المدينة قبلة يقصدها كل الناس من ثم توسع نطاق الأحياء الشعبية الفقيرة وخاصة انتشار بيوت الصفيح . وعلى

الساحة السياسية احتدم الصراع حول السلطة وغيرها من الامتيازات الأخرى التى كادت أن تتسبب آنذاك فى قيام حرب أهلية.

لقد الوضع فى آخر الأمر الى قيام دولة جزائرية تحمل شعار تطبيق النظام الاشتراكى وكما هو معروف عن هذا النظام (بغض النظر عن خصوصيات النظام الاشتراكى فى الصين) ، انه يسعى دوما الى الأهتمام ببناء قاعدة صناعية تسمح بتشكيل طبقة عمالية قوية أو ما يسمى بالبلوريتاريا . فى هذا الاتجاه بالضبط انطلقت السياسة الجزائرية الى ما بعد الاستقلال . وكانت الخطط الأقتصادية المتتالية تعتمد فى جانب كبير منها على تطبيق الشعارات النظرية أكثر مما هى تعبيرا عن مطالب اجتماعية حقيقية . من ذلك نجد مثلا أن كل الأستثمارات تقريبا ذهبت لسد الاحتياجات الصناعية مع اهمال لبعض القطاعات الحساسة الأخرى وخاصة قطاعى الزراعة والسكن . وعلى أثر ذلك كانت النتيجة الحتمية ، هى مغادرة الفلاحين لأراضيهم الزراعية والذهاب الى المدن ليصبحوا عمالا لجراء فى المصانع ويسكنون أحياء الصفيح المتناثرة هنا وهناك على أطراف المدينة . ومما زاد الطين بلة أن المواد الغذائية- التى كانت تنتج محلياً أصبحت تستورد وتباع بأسعار مدعمة من طرف الدولة تحت ذريعة ضرورة حماية القوى الشرائية لدى العمل البسيط . هكذا حصل الطلاق النهائى بين الفلاح وأرضة وزملت الأراضى بصفة كلية. ان الهدف الرئيسى من تطبيق مثل هذه السياسة هو الأسراع فى أنشاء طبقة عمالية كانت غير موجودة والتى كان من شأنها أن تحقق الدرع الواقى للنظام فى حالة قيام ثورة رجعية قد يخوضها البرجوازيون ، ومن ثم فانها (أى الطبقة العمالية) من الشروط الواجب تحقيقها لضمان نجاح تطبيق النظام الأشتراكى فى الجزائر .

لقد ساهم تطبيق هذا النظام فى توافد المهاجرين القرويين الى المدن . وبحكم العدد الكبير لهؤلاء فقد أصبحت حياة المدينة شبيهة بحياة القرية ، لونتج ما يسمى (بتربية المدينة) ، حيث أصبحت طريقة الحياة القروية نمطا سائدا فى الحياة اليومية للمدينة ، وأى مدينة بعد أن غادرها المستعمرون ، ان اماكنهم الشاغرة كثيرا ما كان يستولى عليها جزائريون من ذى أصل قروى مهاجر . لهذا ففى أغلب الحالات أصبح يقطن المدينة سكان معظمهم من أصل مهاجر .(٧) لقد جاؤوا بعادتهم وتقاليدهم القروية ليمارسوها من محيط حضرى بحت . أما عن قيم الزواج المبكر وانجاب ما أمكن من الأطفال فيبدو أنها قد ترسخت لكثروازدادت انتشارا حتى فى أواسط السكان الأصليين للمدن لنفسهم . لقد حدث هذا بالذات لأن ظاهرة الزواج فى المدن والقرى قد انتشرت بشكل واسع جدا بعد نيل الاستقلال مباشرة ، وكأنها قد أصبحت شعاراً للابتهاج والفرح لدى السكان لنيل حرية الاستقلال من المستعمرالغاشم . وكأنها السبيل العملى الوحيد الذى من شأنه أن يساهم فى تعويض القائمة الطويلة لأولئك الذين فقدوا حياتهم ابان الحرب .

بالفعل فقد كانت ارامل الشهداء سباقات فى ترتيب وتشجيع زواج ابنائهن كى يسد هؤلاء الفراغ الذى تركه آباؤهم فى أسرهم (٨) . لقد تزامن هذا التصرف مع وضع اقتصادى مناسب، والذى دعا الى خلق نوع من الطمأنينة فى نفوس السكان، حيث تركت ثروات وممتلكات المستعمرين لهؤلاء لينعموا بها بما فى ذلك مناصب الشغل الشاغرة، ثم المساعدات الغذائية والتقنية التى كانت تتوارد من مختلف انحاء العالم وخاصة الولايات المتحدة الامريكية . ومن جهه أخرى منحت الحكومة الفرنسية حرية التنقل لأى جزائرى يرغب فى الذهاب الى فرنسا كمهاجر.

ولعل أهم شئ يذكر فى هذا الصدد هو قيام النظام الاشتراكى الذى حمل على عاتقه تحقيق الرفاهية لجميع السكان. ومما زاد فى مصداقية هذا الموقف هو توفر المواد الأولية والثروة البترولية فى البلاد مما ساعد على انشاء مصانع بحجم كبير تضاهى مصانع البلدان المصنعةضخامة(٢). هذه المرحلة التاريخية من حياة الجزائرالمستقلة يمكن التعبير عنها بمرحلة الرفاهية الاقتصادية الحقة، حيث خلالها تم توفير مناصب الشغل الكافية وتم تشييد القاعدة التحتية لمجمل قطاعات الاقتصاد الوطنى. وبالرغم من تزايد السكان بصفةملحوظة بفعل العوامل المذكورة آنفا ، ثم توفير الخدمات الصحية تحت نظام مجانية العلاج ، حيث بلغت الزيادة السكانية نسبة ٤فى المئة سنويا وهى بدون شك من أكبر معدلات الزيادةا لسكانية فى العالم . وارتفعت أيضاً نسبة النمو الحضرى لتصل الى حوالى ٦ فى المئة سنويا(١٥). إلا أن مشاكل هذه الزيادة لم تبرز آنذاك بنفس الحدة التى ظهرت بها فى الفترات التاريخية اللاحقة. رغم هذه الزيادة التى فى حينها فاقت درجة النمو الاقتصادى بقليل ، الا أن استمرارية النظام الاشتراكى تجاهل تماما ميكانيزمات نظام السوق الاقتصادية ، وبقى ملتزما بتوفير مناصب العمل كموقف سياسى لا غير (١١) واستمر هذا النظام بالتزاماته فى تقديم خدماته المختلفة من شانها أن تشجع على الزواج وانجاب الأطفال . ومن ذلك مثلا انه لكى يحصل العامل على مسكن محترم لابد أن يكون متزوجا كشرط أولى، وكلما كان له عدد أكبر من الأطفال زاد حظه فى الحصول على هذا المسكن وفى خضم تطبيق هذا النظام يلاحظ ايضا أنه بالرغم من الزيادة السكانية المذكورة، وبالرغم من بروز بعض الأزمات الاجتماعية خلال النصف الأول من السبعينات فان هذه الأزمات لم تحظ بأى اهتمام على المستوى الرسمى ،

وخاصة اذا تعلق الأمر بمواضيع اجتماعية وعقائدية حساسة مثل تنظيم النسل أو الشروع فى تطبيق حملة ما يسمى بالتنظيم العائلى (Family planning) أو تباعد الولادات كما حدث فعلا خلال المراحل التاريخية اللاحقة.

وهكذايمكن القول أن أول تجربة تشريعية وديمقراطية حاولت القيام بها السلطات الجزائرية فى هذا المجال ترجع لسنة ١٩٧٥ حينما بادرت الحكومة بطرح النقاش ما سمى بقانون الأسرة (١٢)، وذلك من أجل محاولة اصدار قانون واضح يتعلق بتنظيم الأسرة ومفهومها من حيث تقنين العلاقات الزوجية ،اجراءات الطلاق والزواج ونظام الارث وحق الزوجين على الآخر وخاصة فيما يتعلق بقضية حرية انجاب الأطفال بما فى ذلك قضية استعمال حبوب منع الحمل، الخ. لقد آلت هذه التجربة فى النقاش العلنى وفى قالب شبه ديمقراطى الى فشل تام ، حيث شبت صراعات قوية أدت فى بعض الحالات الى ارتكاب أعمال عنف دموية بين عناصر كانت تنتمى الى اتجاهين كانا بمفردهما يهيمنان على الساحة السياسية آنذاك ، هما التيار الشيوعى ط الاشتراكى المتطرف الذى كان متحمسا لانجاح اصدار هذا القانون بحكم أنه يهدف الى تحرير المرأة من قبضة الزوج ويساهم فى تدعيم ممارسة الحرية النقابية . أما التيار الثانى فكان يمثل القاعدة العريضة من السكان وكان يسمى آنذاك بالتيار الوطنى، والذى عبر عن رفضه المطلق لاصدار ذلك القانون بحجة أنه يمس بالتقاليد العربية الاسلامية. والى جانب هذا التيار الأخير كان هناك تيار الأصوليين الاسلاميين وان كان آنذاك غير معروف على الساحة السياسية ولذا كان ينشط تحت راية الاتجاه الوطنى مدافعا عن التقاليد العربية الاسلامية.

هكذا ونظرا لرد الفعل القوى بزعامة ذوى الاتجاه الوطنى فقد تقرر الغاء هذا القانون واعتباره وكأنه شئ لم يكن . ومهما كان الأمر فان تلك التجربة قد كشفت عن حقيقتين رئيسيتين أولاهما قلق الحكومة الوتيرة فى القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ، ومن ثم بدأت مشاكل السكن والبطالة والنقل تظهر للعيان . وثانيهما أن رفض مناقشة وتطبيق قانون الأسرة يعبر بحق عن مدى تمسك الشعب الجزائرى بعاداته وتقاليده الراسخة، وخاصة منها التعاليم الاسلامية التى كما هو معروف لاتخول حق الاجهاض مثلا. حدث هذا رغم تعايش هذا الشعب خلال مرحلة طويلة تسودها مظاهر التقدم فى كنف النظام الاشتراكى الذى كان يدعو دوما الى التغيير وضرورة التخلى عن التقاليد القديمة.

يمكن القول بأن هذه التجربة تعد الأولى من نوعها فى تاريخ الجزائر المستقلة، وكانت بحق بمثابة انذار قوى للسلطات المسئولة فى الحكم ، وان مجرد السماح لمناقشة حرة حول قضية ترتبط ارتباط وطيد بالقيم الأخلاقية مثل قضية الأسرة وتنظيم النسل، ليست بالأمر السهل فى مجتمع أراد أن لا يكتفى بنيل حرية الاستقلال ورفع العلم الوطنى بقدر ما كان يصبو الى تحقيق ممارسة حرية أكثر شمولية متلما هو الشأن بالنسبة لما كان يجرى فى البلدان ذات التوجيه الديمقراطى الحر.

هكذا ونظرا للمخاطر التى كانت قد تنجم عن ترك العنان للممارسة الديمقراطية وما قد تلحقه من ضرر للنظام الحاكم آنذاك، فقد زاد هذا الأخير من فرض سلطته على الوضع القائم الى درجة التعسف ، مع كل هذا فقد توسعت شيئا فشيئا رقعة النشاطات السياسية السرية التى كانت تسايرها حركات معادية لنظام الحكم. من جملة هذه الحركات نجد على وجه

الخصوص الحركات النقابية والحركات الاسلامية . كل هذا كان يحدث فى وقت كان يزداد فيه تفاقم الوضع الاقتصادى والاجتماعى يوما بعد يوم. واستمرت الأمور هكذا الى نهاية السبعينات وهى الفاصل الزمنى لبداية مرحلة جديدة من مشوار حياة المجتمع الجزائرى .

٤- مرحلة العهد الجديد

تشمل هذه المرحلة الفترة الممتدة من ١٩٧٩ الى ١٩٨٨ ، وهى الفترة الزمنية التى عقبت انظام الاشتراكى المشار اليه من قبل والتى غالبا ما يعبرعنها بمرحلة قيام نظام العهد الجديد أو النظام الليبرالى . هاتان السنتان لهما أيضا وقع متميز فى المسار السياسى للمجتمع الجزائرى ، حيث مع نهاية سنة ١٩٧٨ توفى المرحوم الرئيس الأسبق هو ارى بومدين الذى تربع على عرش الحكم لمدة ١٤ سنة كاملة ، والذى يعتبر الرجل البارز فى هندسة النظام الاشتراكى فى الجزائر. وبعدها بشهور قليلة اى فى مطلع سنة ١٩٧٩ ويتقلد زمام السلطة الرئيس الشاذلى بن جديد ، والذى كثيرا ما يعرف باتجاهه الليبرالى القوى ، وهذا بخلافا كان عليه الرئيس الأسبق، ولذا فقد أصبح يعرف هو الآخر بمهندس الليبرالية فى الجزائر.

اما سنة ١٩٨٨ فتمثل الحد الفاصل بين مرحلة العهد الجديد والمرحلة الراهنة ، أو بالأحرى عهد التطبيق الفعلى للديمقراطية والتى سنتعرض لمعالجتها فيما بعد. اذن تركيزنا الآن ينفرد بالجزء المتعلق بمرحلة العهد الجديد أو المرحلة الأولى من عهد رئاسة بن جديد ، لنرى مدى خصوصية هذه المرحلة ، خصوصا فيما يرتبط بمدى تأثير الوضعين السياسى والاقتصادى اللذان ميزا تلك الفترة على القطاع الديموغرافى فى الجزائر.

كما أسلفت من قبل فان هذه المرحلة جاءت تقريبا على أنقاض المرحلة السابقة لها، حيث تميزت بجملة من المواصفات لم تكن معهودة بل كانت محظورة فى عهد النظام السابق . كان الانشغالات الرئيسية اليومية لرجال السياسة والاعلام هى ابراز عيوب النظام الاشتراكى وسلبياته التى كثيرا ما ذهب صحيتها المواطن العادى الذى لم يساهم من بعيد أو قريب فى ممارسة السلطة. لقد استطاع نظام العهد الجديد بمساعدة جهاز الاعلام الذى كان دوما فى خدمته أن ينجح الى حد بعيد فى نشر رسالته الليبرالية التى حسب تعبيره كانت (أى الليبرالية) البديل الحتمى الذى كان الكل ينتظره (١٣).

ان المهام الأولى لسلطات هذه المرحلة كانت ترتكز على ضرورة رفع القيود التى كانت لاتزال مهيمنة على بعض القضايا التى فرضها عهد نظام التوجه الاشتراكى البائد . ولعل من ابرز الأمثلة فى هذا المعنى هو السماح الامثلة لكل جزائرى وجزائرية ومهما ان عمر هذا امواطن باخروج لأى بلد أجنبى يرغب فى الذهاب اليه. والى جانب هذا فان البنك المركزى ملزم وبأمر من الحكومة بأن يقدم منحة سياحية بالعملة الصعبه الى كل راغب فى الخروج بما فى ذلك الأطفال الرضع المصحوبين بأوليائهم . رغم ان هذه المنح لا تقدم سوى مرة واحدة فى كل عام ، وقيمة كل منحة تقدر بما يعادل الان معدل الدخل الشهرى فى البلد ، فانها مع ذلك كانت تشكل قيمة حد معتبرة خصوصا بالنسبة لتلك العائلات التى لها عدد كبير من الأفراد وخاصة أولئك الذين لايزالون تحت كفالة الأبوين . قبل دخول هذا الاجراء حيز التطبيق كانت عملية الخروج لا تقتصر فى الغالب سوى على الطلبة الذين يزاولون دراستهم بالخارج ، أو لممثلين يعملون فى الأجهزة المختلفة للدولة والذين يقومون بمهام تجارية وسياسية وثقافية فى الخارج لقد

سمحت حرية التنقل هذه لكل الجزائريين على لختلاف فئاتهم الاجتماعية للاطلاع عما يجرى خارج الحدود وما بلغته شعوب هذه الأوطان من تطور حضارى ، ومعرفة طرق معيشتها وما تتوفر بها من سلع استهلاكية ، الى غير ذلك من التطلعات التى يجد المرء نفسه مشتاقا لمعرفة حقيقتها .في ظل تطبيق سياسة العهد الجديد أصبحت الكثيرمن السلع الاستهلاكية المصنوعة خارج الحدود فى متناول الكثير من الناس بما فى ذلك ذوى الدخل الضعيف ، وبحكم كبر حجم عائلات هؤلاءفقد تمكنوا من إبخار منح خروجهم بالعملة الصعبة لمدة سنة أو سنتين ليستطيعوا فى الأخر شراء سيارات مثلا أو أجهزة فيديو ، الى غير ذلك . فاقتناء مثل هذه البضائع الاستهلاكية كان يعد ضربا من المحال فى ظل النظام الاشتراكى السابق خصوصا بالنسبة لفئات إجتماعية ذات الدخل المنخفض . وزارة التجارة من جهتها أصبحت تستورد كل أنواع السلع الأستهلاكية من ثلاجة وتلفزيون وغسالة الى اللحوم والجبن والبيض وما يشبه . كل هذه السلع أصبحت متفرة فى الأسواق وبأسعار معقولة ، لأن معظمها كان مدعما من طرف الدولة . هكذا فى مثل هذه الظروف ترى الناس يتهافتون على اقتناء هذه السلع ومن ثم إرتفعت احتياجاتهم للعملة الصعبة . وبذلك تحول المجتمع الجزائرى إلى مجتمع إستهلاكى بأتم معنى الكلمة . وأصبحت تتحكم فى تفكيره ومواقفه المادة أولاً وأخيراً ، هذا بعد أن كانت انشغالاته فى السابق تنصب أكثر على القيم الوطنية والمبادىء الثورية التى سادت لمدة طويلة. لقد تزامن هذا التحول بشكل أكثر مع رفع نظام مرحلة العهد الجديد لشعار !! من أجل حياة أفضل!! الذى يمكن القول بانه قد تطابق كثيراً مع اتجاه هذا التحول . لقد كان من الطبيعى أن يكون لهذا التحول إفرازات إجتماعية كثيرة وخطيرة كما سأوضح

فيما بعد.لكن الملاحظة العامة هي أن النظام خصوصا في المرحلة الأولى منه (أي من ١٩٧٩ الى ١٩٨٤)، أصبح يتمتع بشعبية لا بأس بها بحكم أنه بالاضافة الى تطويره لقطاع الاستهلاك فقد ترك العنان للحريات الشخصية ،ومن جملتها الافراج عن المساجين السياسيين ، بما في ذلك العناصر التي كانتتنشط تحت تنظيم الحركة الاسلامية المحظورة .وفي جانب هذا فقد سمح بتشييد أعداد كبيرة من المساجد في مختلف أحياء المدن والقرى والمداشر، وتخصيص قاعات للصلاة في المباني العمومية ، ثم السماح للآلاف من الحجاج للذهاب الى الحج كل سنة بعد أن كان العدد محدود جدا(١٤). وهذه العملية قد ساعدت بدون شك على الاحتكاك بالشعوب الاسلامية التي كانت الاتصالات بها في عهد مضى شبه معدومه . وبناءاً على هذا القدوم في تأسيس سبل الاتصال بالعالم الاسلامي وخاصة مع بلدان الخليج ، فنجد الكثير من المحللين الاستراتيجيين يذهبون الى أن الهدف من كل هذا هو رفع مستوى الوعي الاسلامي لدى الشعب الجزائري حتى يسهل توجيهه بعيدا عن الوعي الاشتراكي الذي امتدت جذوره في أعماق الأوساط العمالية.

هكذا فان مايمكن ملاحظته خلال هذه المرحلة التاريخية هو أن المجتمع الجزائري قد أصبح عرضه لفعل تيارين متميزين أحدهما يمثله القطب الشرقي الاسلامي بزعامة ايران، والثاني يمثله القطب الشمالي الغربي وعلى رأسه فرنسا. بدون شك فإن القارئ يدرك جيدا حدة الاختلاف الموجود بين التأثيرين ومن ثم يمكن لنا أن نتصور مدى انعكاس ذلك التأثير المتعدد على واقع المجتمع الجزائري . لقد تبين منذ البداية أن التأثيرات الواردة من الشرق كانت قوية للغاية، وقد انعكست بشكل ملحوظ على أنماط السلوك واللباس والمعاملات وطريقة الحياة ككل. وعلى اثر ذلك فقد حدث تغيير مفاجئ في

لباس المرأة وكذا المعاملات التي أصبحت تتلقاها والمكانة التي تحتلها في أوساط المجتمع. هكذا فاللباس الاسلامي أو ما يسمى بالحجاب الذي كان الى غاية سنة ١٩٧٩ لم يكن معروفا في الجزائر ، أصبح بعد هذا التاريخ ينتشر بشكل مذهل في الأوساط النسائية بغض النظر عن الفئات الاجتماعية اللائي تنتمين اليها. وحتى الجامعات المعروفة عادة بالتحرر من قيم العادات التقليدية لم تتمكن طالباتهن من الصمود أمام تأثير الثقافة الاسلامية لشرقية . ولا تجد منهن الآن سوى نسبة قليلة فقط لازالت ترتدين «اللباس العصري» . ومن دون شك فانهن ربما يقمن بذلك متحديات بذلك ضغوطا مختلفة بما في ذلك الضغوط النفسية. أما عن النساء العاملات وتليمذات المدارس والثانويات فحتى وان كانت لديهن رغبة في ارتداء الحجاب فان للتأثيرات الناجمة عن ضغوط الأبوين والاخوة الكبار لها من القوة أيضاً في تحديد رغبة ارتداء أو عدم ارتداء الحجاب (١٥).

ان الانتشار السريع لظاهرة الحجاب هذه يجعلنا نثق بشدة أن المركز الاجتماعي للمرأة في الجزائر قد تأثر بشكل كبير، حيث نجد انها قد أصبحت شبه مجبرة على الامتثال لجملة من العادات والتقاليد القديمة التي من المفروض أنها قد تحررت منها في الماضي. وأكثر من كل هذا فقد عادت سيطرة الرجل عليها وبقوة متناسيا ما جاء في القرآن « الرجال قوامون على النساء » ، وغيرذلك من الآيات القرآنية التي سيء فهمها من طرف الكثير من الرجال واستغلت من طرف البعض الآخر من ذوي الاتجاهات الاسلامية المتطرفة وذلك كي تتحقق السيطرة الكاملة على المرأة وشؤونها . نتيجة لذلك فقد ابتعدت المرأة الجزائرية كثيرا عن الممارسة الفعلية لحريتها الشخصية خصوصا فيما يتعلق بعلاقتها مع الرجل ودورها في الحياة، وفقدت بذلك

حرية سيطرتها على جسمها وشعورها في قضية الزواج المنزل ، غير ذلك من المآسي التي لحقت بها، ولقد ساهم كل هذا في زيادة خصوبتها ومن ثم زيادة نسبة المواليد في الجزائر (١٦).

تجدر الاشارة هنا الى أنه بالرغم من تسجيل هذا التيار الاسلامي بمثل هذه القوة فقد نشأ أيضا تيار آخر مضاد للتيار المذكور، والذي غالبا ما تتزعمه نساء من ذوات المستوى الثقافي العالي وكان اهتمامهن بالعلم جعلهن أكثر شهره وغيره في الدفاع عن حقوق المرأة. ويمكن القول أيضا أن اهتمامهن بالعلم جعلهن يتأخرن عن الزواج مما قلل عن الرجال الذين تأخروا عن الزواج كذلك لابسبب متابعاتهم للدراسة فقط بل بفعل انعدام السكن الذي يعتبر شرط ضروري لبناء عش الزوجية . ومن دون شك فان هذه الأسباب مجتمعه ساهمت في منع حدوث زيادة مفرطة في عدد السكان حيث كانت تتراوح بين ٤ر٢ و ٢ر٣ كزيادة سنوية خلال النصف الأول من عقد الثمانينات ، وهي زيادة تعتبر فوق المعدل بالنسبة للبلدان النامية وعالية جدا مقارنة بالبلدان المصنعة . وقد انخفضت هذه النسبة شيئا فشيئا خلال النصف الثاني من عقد الثمانينات لتصل في النهاية إلى معدل ٣ في المئة أو اقل بقليل (١٧). لعل الميكانيزم الرئيسي في هذا الانخفاض هو حملة التوعية الواسعة التي قامت بها المؤسسات الاجتماعية والطبية ووسائل الاعلام المختلفة ، والمسماة بحملة تنظيم النسل وتباعد الولادات . وخلال تلك الحملة تحملت الدولة اعباء التوفير المجاني للأدوية وحبوب منع الحمل ووضعها في متناول كل امرأة وفتاه ترغب فيها بعيدا عن أي قيد أو شرط مسبق.

المراجع والهوامش

١- بالرغم من وجود محاولات تقوم بها بعض المؤسسات الصحية بغية خلق وعى لدى الزوجين للقيام بتنظيم النسل أو تباعد الولادات ، لكنها تبقى دائما مجرد محاولات محتشمة، ولا يمكن بأى حال من الأحوال تسميها بالسياسة السكانية بالمفهوم الذى نجده لدى بلدان عربية معروفة بسياستها السكانية المتميزة كمصر مثلا.

2- BOUDEBABA, R., Social-economic Development and Migratory Labour:The Case of Algeria and France, M. phil Thesis , Hull University(England), 1982, pp.175-79.

٣- لمزيد من المعلومات حول هذه النقطة لاحظ الميثاق الوطنى لسنة ١٩٧٦ الجزائر ١٩٧٦.

٤- هذه المعلومات قد أدلت بها عينة من أرباب أسر فقيرة تقطن بالأحياء القصديرية ولقد تحصلت على هذه المعلومات أثناء اجرائى للدراسة الميدانية المتعلقة برسالة دكتوراه الدولة والذى سيتم طبعها ونشرها فى غضون الأشهر القليلة القادمة من طرف احدى دور النشر بلندن.

٥- « التطور الديمغرافى فى الجزائر » ، الشعب (الجزائر)، ١٩٧٥/٣/٣٠.

6- BENNOUNE, M., The Making of Contemdorary Algeria, London, Cambridge University Press, 1988 pp. 103-114.

7- Bounbekeur , S., Lhabitat en Algerie, Alger, O.P.U. 1986,pp. 16-20.

8- " Quatrieme Conference Nationale Sur Le Development", (E.L.) Moudjahid Alger , 25/01/1986.

٩- مثلا معمل الحديد والصلب الكائن بضواحى مدينة عناية الذى يوظفه لوحدة حوالى ٢٠٠٠٠ عاملا.

١٠- « النمو الديمغرافى وتنظيم الأسرة » المساء (الجزائر) ١٠/١٢/١٩٨٦.

١١- مرجع سابق.

١٢- «التطور الديمغرافى فى الجزائر» الشعب (الجزائر) ١٢/١١/١٩٧٥.

١٢- « قسم التنمية الاقتصادية » الميثاق الوطنى (الجزائر) ١٩٨٦.

14- BOUDEBABA, R., Urban Growth and Housing Policy in Algeria, (p.p. 320 hardbock), Avebury / Gower,Aldershot, London, 1992.

١٦- نتائج مقابلات أجريت مع ربات البيوت للحى الانتقالى بقسنطينية ، مرجع سابق.

١٧- « النموالديمغرافى وتنظيم الأسرة » المساء (الجزائر)، ١٠/١٢/١٩٨٦.